الاتجار فى الدولار بات فعلا ماضيا

السياسة الجمركية الجديدة هدفها استعادة الثقة وزيـــــادة الصادرات

بعد الاعلان عن التخفيضات الجمركية الأخيرة توقع العديد من المراقبين العودة إلى الدولرة لزيادة الاتجاه نحو الدولرة وربما كان سبب ذلك مناخ عدم الثقة فى الاقتصاد الذى ترسخ خلال الفترة الماضية، إضافة إلى الثقافة المصرية الاستهلاكية، ووجد تجار السوق السوداء ضالتهم وأشاعوا ارتفاع أسعار الدولار بين شرائح واسعة من المجتمع، وبالفعل ارتفع السعر إلى نحو 630 قرشا لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام.

■ تحقيق - حمدى الجمل

رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف أكد أن اتجاه الحكومة لتحسين سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه فيما يبدد الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار المخاوف من العودة إلى الدولرة، مشددا على البنك المركزى الذى يتعامل مع محاولات البعض العودة إلى السوق السوداء، وأن البنوك مستعدة لتلبية احتياجات المستوردين.

المستوردون من جانبهم أكدوا أنه ليس صحيحا ولايدخل ضمن أجندتهم التوسع فى الاستيراد خلال الفترة القادمة، ويجب أن تمر فترة من الوقت حتى يمكن تصريف المخزون الموجود لديهم كما أنهم لن يتعاقدوا على طلبات كبيرة الحجم بسبب الاعلان عن تخفيضات جمركية جديدة العام المقبل.

«الأهرام العربى» حاولت من خلال هذا التحقيق الوقوف على مستقبل سوق الصرف بعد القرارات الاقتصادية الأخيرة وإلى أى مدى يمكن أن ينجح المضاربون وخفافيش الظلام فى أن يخلقوا واقعا جديدا يحققون من خلاله ما خسروه فى الأشهر الماضية التى شهدت انحسارا للسوق الموازية، وما أثر الاتجاه نحو إلغاء قرار رئيس الوزراء رقم 506 لسنة 2003 الخاص بإلزام المصدرين بتوريد 75 % من حصيلة الصادرات إلى البنوك.

فى البداية رفض المهندس محمد صادق رجب، رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية «إيسترن كومباني»، الربط بين القرارات الاقتصادية الأخيرة وبين العودة إلى الدولرة، وعزا ذلك إلى أن ما يشجع على الدولرة هو نسبة الفائدة على الجنيه والدولار، وبما أن هناك فائدة شرفية للدولار مقابل 12% للجنيه، فإن الناس ستقبل على التخلص من الدولار والاحتفاظ بالجنيه، لأنه بات أكثر ثباتا ويعد مخزنا للقيمة.

الاقبال على الشراء سيرتفع بعد التخفيضات الجمركية وثمة توقعات بزيادة الطلب على السيارات، وبالتالى الضغط على الدولار لمواجهة هذه الزيادة، لكن اللافت أن سعر الصرف مستقر منذ فترة، وهناك اتجاه داخل الحكومة للقضاء على السوق السوداء نهائيا، وبالتالى سيلبى المركزى ومعه البنوك كل طلبات العملاء لفتح الاعتمادات.

لكن المهم هنا، والكلام مازال لمحمد صادق رجب، أن الناس أخذت جانب الواردات فقط، ونسيت أن التخفيضات الجمركية تهدف فى المقام الأول إلى زيادة الصادرات، وأنها بالضل حركت المياه الراكدة، وزيادة الصادرات تعنى زيادة كمية المبيعات، وبالتالى زيادة هامش الربح، وتخفيض التكلفة، وهذه المعطيات من شأنها تخفيض الأسعار.

الدكتور مجدى يوسف مدير عام الشركة المصرية لصناعة السيارات، أكد أن قرارات تخفيض الجمارك الأخيرة إيجابية وجيدة، لكنها أغفلت حقوق المصنع المحلى، واهتمت بمصالح المنتج الأجنبى، خاصة فى صناعة السيارات، لأنها خفضت الجمارك إلى 40% على السيارات المستوردة، لكنها لم تخفض الجمارك على مستلزمات الانتاج بنفس النسبة، كما أن دول الجوار تعفى مستلزمات الانتاج من الجمارك.

وعن العلاقة بين القرارات الأخيرة والعودة إلى الدولرة، كما يدفع البعض وبخاصة تجار السوق السوداء، فقد إلى أن القرارات ستزيد الضغط على الدولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، لكن الحكومة يمكنها التخفيف من الطلب المتزايد على الدولار من خلال إعفاء مستلزمات الانتاج من الجمارك والاستعاضة عنها بزيادة ضريبة المبيعات 5%، وهذه النسبة ستحقق عائدا أكبر من عوائد الجمارك.

بعد القرارات الأخيرة أصبح من الأجدى استيراد السيارات لأن الجمارك على مستلزمات الانتاج أصبحت لا تشجع على إنتاج منتج محلى، حيث إنه تم تخفيض الجمارك على المدخلات من 20% إلى 10% فقط، فى حين تم التخفيض لصالح المستورد بنسبة 60% إضافة إلى أن المصانع المحلية دفعت ضرائب مبيعات على السلع الرأسمالية وعلى الأرض، وهناك 70 ألف عامل فى هذه الصناعة مهددون بالضياع.

والمطلوب من الحكومة استشارة الصناع قبل اتخاذ أى قرار، رغم أنها وعدت بتخفيض الجمارك على مستلزمات الانتاج وعلى سعر الأراضى والكهرباء والمياه، وستخفف الأعباء التى تتحملها الصناعة المحلية.

وشدد على أن سلعة أجنبية تباع فى مصر سترفع سعر الدولار ما لم يقابلها عمليات تصدير، فى إشارة إلى دخول السيارات الصينية إلى السوق.

أما الدكتور منير سعود، رئيس المجلس السلعى للصناعات الغذائية، رفض ربط فكرة العودة إلى الدولرة بالتخفيضات الجمركية الأخيرة، مؤكدا أنها برينة، وأننا إن لم ننتج فى ظل العقلية المتفتحة للحكومة الحالية، فلن ننجح أبدا.

ولفت إلى أن الدولار يمكن أن يرتفع بسبب موسم العمرة والحج، لكن بسبب القرارات الأخيرة، فأظن أن الصادرات سترتفع بسبب السماح المؤقت للبضاعة بضمان المنشأة، حيث لن يتم دفع جمارك أو رسوم إذا تم الالتزام بتصدير الكمية المستوردة.

وزيادة الصادرات بالتأكيد ستنعكس على تخفيض الأسعار فى السوق، بشرط أن يراعى المستوردون عدم جلب سلع إلى السوق لها بديل مصرى، حيث إن المنتج المصرى يضاهى الأجنبى المستورد، وأنا ضد خفافيش الظلام الذين يريدون العودة إلى السوق السوداء، ويمكن التغلب عليهم بأن تقوم البنوك بتغطية الاعتمادات، خاصة ونحن فى موسم سياحى مزدهر وعلى الا يلجأ المستوردون إلى السوق السوداء حتى لو تأخر الاعتماد فترة، المسألة أن هناك مناخا وثقافة مسيطرة على المستهلك المصرى، ولابد من تغيير هذه الثقافة.

جمال الناظر رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أوضح أن الاتجاه لالغاء القرار 506 ربما تأتى نتيجة لاقتناع البنك المركزى والحكومة بعدم الحاجة إليه فى الوقت الحالى، وتخوف الناظر من معاودة الدولار للارتفاع خلال الفترة المقبلة، بدعم من زيادة الاستيراد، خصوصا بعد التعديلات الجمركية الأخيرة، وقال إنه لو حدث ارتفاع فى أسعار الدولار سيكون بسبب زيادة الطلب مقابل العرض وعدم القدرة على تغطية الطلبات.

وتوقع رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين أن يكون لدى الحكومة من الموارد ما يكفى لتغطية الاعتمادات المستندية فى حالة إلغاء القرار 506، وكذا يعد بمثابة تأكيد من الحكومة لعدم حدوث تغيير فى أسعار الدولار أو تأثير الحصيلة لدى البنوك من النقد الأجنبى سلبا، لكن يؤكد الثقة فى تغطية الموارد للالتزامات وعدم الحاجة لقرارات حكومية فى ظل زيادة الموارد من النقد الأجنبى فى الفترة الماضية من خلال المصريين العاملين فى الخارج والسياحة.

أما الدكتور نادر رياض، مستشار لجنة الصناعة والطاقة فى مجلس الشعب، فيرى أن التخفيضات الجمركية فى صورتها الحالية تخدم كلا من المستهلك والصانع والمستورد التجارى باعتبار أن المنافسة بين المتنافسين ستصب فى مصلحة المستهلك فى النهاية مؤكدا أن القرارات الأخيرة لها علاقة مباشرة بخفض التكلفة ومن المنطقى خفض الأسعار من 2 إلى 3% على المنتج النهائى فى المتوسط، إلا أن العامل الرئيسى فى خفض التكلفة كان وسيظل دائما بسبب المنافسة لأنها صناعة خفض التكلفة.

وهناك أصوات تعلوا متسائلة بأنه عندما ارتفعت قيمة الدولار ارتفعت الأسعار، وعند انخفاض قيمته لم تنخفض الأسعار، ربما كان السبب فى عدم انخفاض الأسعار يرجع لعدم اطمئنان القطاع الصناعى والتجارى إلى استقرار أسعار الصرف.

أما وقد استقر سعر الصرف بصورة تزيد من الثقة فى الاقتصاد المصرى، وتؤكد استقرار هذا التوازن، فإن الأسعار ستتجه تدريجيا إلى انخفاض فى صورة تدور حول 3%، حيث إن التخفيضات الجمركية الأخيرة على السيارات لن تمس السيارات الكبيرة، حرصا على عدم إحداث حركة إقبال مفاجئ على تمويل استيرادها، مما يضع عبئا إضافيا على سوق الصرف بالعملة الأجنبية يعمل على زيادة أسعار الدولار، أخذا فى الاعتبار بأن السيارة لم تعد من الكماليات الآن، بل هى إحدى ضرورات العمل وانجاز متطلبات حياتية لكل أسرة.

لذا فإن أمام القطاع الصناعى تحديا مستمرا عليه أن يواجهه وهو أن يقدم باستمرار منتجات جديدة قادرة على المنافسة، وأن يستخدم تكنولوجيا حديثة، وأن يمول عمليات البحوث والتطوير.

أما حالات الصناعات والمصانع التى لا تتوافر بها مقومات الاستمرارية والقدرة على المنافسة، فإن عليها تعديل أوضاعها أو تغيير نشاطها أو تنتجه لسوق التوزيع والخدمات لأن استمرارها على هذا النشاط المفتقد للمقومات يعتبر أمرا مشكوكا فيه.

وفيما يخص الآثار التى تعد سلبية على بعض الحالات ستكون فى نطاق الحالات العددية المحدودة التى وعد وزير المالية بالنظر فيها وايجاد حلول خاصة بمجموعة الحالات المعنية.

جريدة الأهرام العربى ٩ / ١٠ / ٢٠٠٤